

العلاقة بين مؤشرات تنافسية اقتصاديات الدول وتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية في الدول العربية
The relationship between the competitive indicators of the economies of countries and the application of international financial reporting standards in the Arab countries

د. فوضيل لحسن¹

جامعة الشلف - الجزائر

fodhil222@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2020/03/03

تاريخ الاستلام: 2019/02/ 24

Abstract:

There is difference between Arab countries in the level of application of IFRS, This difference is mainly due to the legislative and legal specificities of each country, in addition, the factors that affect the application vary from country to country so it is difficult to generalize to other countries. In this study, we focused on the economic factors through the competitive indicators of the Arab countries including the index of economic freedom, the global competitiveness index and the ease of business index. We concluded that these indicators have an impact on the adoption of IFRS in the Arab countries.

Key words: Index of economic freedom, The global competitiveness index, The ease of business index, International financial reporting standards.

مقدمة:

تعتبر نظم المحاسبة ومخرجاتها وسيلة أساسية للتواصل المعلوماتي المالي، تختلف أساليبها وطرق تطبيقها من بلد لآخر. الاختلاف الذي يميز الأنظمة المحاسبية المطبقة في دول العالم أدى إلى الحد من مقدرة مستخدمي البيانات المالية من مقارنة الأوضاع المالية والأداء للمؤسسات على اتخاذ قرارات بغياب معايير موحدة. هذا الواقع دفع بالكثير من المنظمات الدولية والهيئات المهنية لتكثيف جهودها لإرساء معالم التوافق المحاسبي وتوحيد المفاهيم، من خلال البحث لزيادة الانسجام والتوافق بين الممارسات المحاسبية المختلفة، وإيجاد ممارسات محاسبية تحظى بصفة القبول الدولي، عُرفت في العشرينية الأخيرة بالمعايير الدولية للتقارير المالية.

من الملاحظ أن كثير من العوامل تلعب دور في تبني المعايير الدولية للتقارير المالية كما أن تأثير هذه العوامل يختلف من دولة إلى أخرى طبقاً لظروف كل دولة. إلا أن هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بتقييم تنافسية اقتصاديات الدول، التي يمكن محاولة دراسة العلاقة بينها وبين توافق البيئة التشريعية (لنظم المحاسبة) في الدول العربية مع المعايير الدولية للتقارير المالية. وتتمثل هذه المؤشرات في مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر التنافسية العالمية، ومؤشر سهولة أداء الأعمال.

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثير مؤشرات تنافسية اقتصاديات الدول على تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية في الدول العربية ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم اقتراح المحاور الرئيسية التالية:

✓ تحديات تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS؛

1 - المؤلف المرسل : فوضيل لحسن، fodhil222@yahoo.fr

✓ دور مؤشرات تنافسية اقتصاديات الدول في تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية في الدول العربية.

المحور الأول: تحديات تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية:

تستجيب المعايير المحاسبية الدولية لإرادة في التوحيد الدولي للتطبيقات المحاسبية، وذلك من أجل الإفصاح عن الكشوفات المالية، والسماح بقراءة تستجيب لرغبات الأسواق المالية. وبهذا تحقيق أكبر قدر من الشفافية، والتسهيل للمستثمرين في عملية اتخاذ القرار، وقابلية مقارنة الأداء ما بين المؤسسات.

أولاً: نشأة المعايير الدولية للتقارير المالية

شهدت بدايات القرن العشرين أولى المحاولات لوضع معايير محاسبية موحدة، إذ انعقدت مؤتمرات دولية عدة، ساهمت إلى حد كبير في التأكيد على أهمية بناء معايير محاسبية و تطويرها على المستوى الدولي، وانعقدت أولى هذه المؤتمرات سنة 1904 في سانت لويس بولاية ميسوري في الولايات المتحدة الأمريكية، وتم في هذا المؤتمر بحث إمكانية توحيد القوانين والأنظمة المحاسبية على الصعيد الدولي.

وقد جاءت هذه المؤتمرات نتيجة الضغوط المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية من مساهمين، ومستثمرين، ودائنين، ونقابات، وأجهزة حكومية ومنظمات دولية. حيث أسفرت عن تشكيل منظمات عدة استهدفت وضع معايير دولية وتهيئة المناخ الملائم لتطبيق هذه المعايير. وكان من أبرزها لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC التي تشكلت بتاريخ 23 جوان 1973 إثر اتفاق الجمعيات المهنية للدول العشرة الرائدة (أستراليا، كندا، ...) لتقوم بوضع معايير دولية، تحكم مهنة المحاسبة، وتعمل على تعزيزها وتنسيقها.

وقد حظيت لجنة معايير المحاسبة الدولية بقبول واعتراف دولي واسع، فبالإضافة إلى مؤسسيها التحق بها عدد كبير من الجمعيات المهنية في دول أخرى، وبهذا سارت مهنة المحاسبة مسار غيرها من المهن، فأصبحت لها معاييرها وقواعدها المتعارف عليها دولياً، التي يمكن الرجوع إليها والاحتكام إلى نصوصها والتقيدها بها.

إن استخدام معايير المحاسبة الدولية¹ لإعداد القوائم المالية وتجهيزها أصبح مطلباً أساسياً وضرورة ملحة لمختلف الأطراف ممثلة في مراجع الحسابات، والمجتمع المالي، وإدارة المشروع، والحكومة، ... فقد أصبحت معايير المحاسبة الدولية مرجعاً لا غنى عنه يسترشد به المهنيون في جميع أنحاء العالم، وفي دول العالم الثالث بخاصة، حيث لا توجد في معظم تلك الدول معايير محلية تحكم الممارسات المهنية فيها².

ثانياً: دوافع إصدار المعايير الدولية للتقارير المالية

إن معايير المحاسبة الدولية تحوز على قبول معظم الهيئات المحاسبية المتواجدة في العالم، وبالتالي فهي أصبحت مرجعاً يسترشد به كل المهنيين من مختلف الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، ومنه فإن إصدار المعايير المحاسبية الدولية وتبنيها من قبل الدول ارتبط بالعديد من الدوافع نذكر أبرزها فيما يلي³:

✓ التباين القائم في الممارسات المحاسبية بين مختلف الدول، هو في حد ذاته دافعا كافيا للبحث عن معايير محاسبية دولية جديدة وتوحيدها على مختلف الاقتصاديات، لذلك فعملية التطبيق بين تلك الممارسات سوف تتم من خلال توحيد أسس القياس وقواعد العرض والإفصاح للقوائم المالية؛

✓ ظهور مشاكل محاسبية دولية بسبب تضخم حجم التجارة الدولية والاستثمار الدولي، وبسبب تزايد انتشار الشركات متعددة الجنسيات قد ساهمت هي الأخرى في معايير محاسبية متعامل بها عبر مختلف الدول؛

✓ الاهتمام المتزايد من قبل العديد من المنظمات المحاسبية بعملية تحقيق أكبر قدر ممكن من التجانس والتوافق في الطرق والأساليب والإجراءات المحاسبية بين مختلف الدول؛

✓ ارتفاع عدد الشركات متعددة الجنسيات المطبقة لمعايير المحاسبة الدولية عند إعدادها للتقارير المالية بدلاً من الاستمرار في اعتماد معايير المحاسبة المحلية؛

✓ تطور أسواق رؤوس الأموال واستمرار اندماج المؤسسات خاصة الأوروبية منها، هي عوامل أثرت بشكل كبير على تنظيم المؤسسات، حيث تطلب كبر حجم المؤسسات واحتياجات تمويل ضخمة، الأمر الذي يتطلب منها نشر المعلومات المحاسبية والقوائم المالية للكشف عن وضعيتها المالية، ولهذا فهي بحاجة إلى تبني معايير محاسبية تلتقى القبول العام من قبل جميع الأطراف في الأسواق المالية؛

✓ تركيز جهود الباحثين في المجال المحاسبي في التوصل إلى مجموعة من المعايير المحاسبية ذات الطابع الدولي وتحكم الممارسات المحاسبية على مستوى العالم، خاصة بعد أن تزايدت الرغبة لدى المستثمرين والشركات الدولية والتكتلات الاقتصادية في تطوير النظم المحاسبية حتى تصبح بمقدرتها مواكبة التغيرات والمتطلبات الدولية الحديثة.

ثالثاً: أهمية و مزايا تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية:

1- الأهمية: تكمن أهمية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في كونها جاءت لتحد من الاجتهادات والتناقضات في مزولة مهنة المحاسبة، الأمر الذي سيجعل من القوائم المالية أداة أكثر أهمية في ترشيد قرارات مستخدميها، حيث عرف بعضهم معايير المحاسبة الدولية بأنها نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق ومراجعة الحسابات.

وإن افتراض غياب وعدم وجود المعايير التي تنظم مهنة المحاسبة، هذا الأمر سوف يتيح المجال واسعاً للإدارة في تبني الطرق والأساليب المحاسبية التي سوف تتعدد في غياب المعايير، وهذا ما سوف يؤثر سلباً على أداء العمل المحاسبي والمحاسبة بشكل عام من خلال ما يلي⁴:

✓ تباين الطرق والأسس التي ستستخدمها الشركات في معالجة الأحداث المالية والعمليات المشابهة، مما يفقد القوائم المالية قابليتها للمقارنة؛

✓ إن غياب المعايير سوف يتيح المجال أمام الإدارة إلى استخدام أساليب وطرق قد لا تعبر وتقيس الأحداث المالية المؤثرة على الشركة، سواء عن قصد أو غير قصد، مما سيؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة من قبل الأطراف المستخدمة للقوائم المالية الداخلية أو الخارجية على حد سواء، فغياب المعايير المحاسبية التي تحقق تجانس المعالجات كثيراً ما يؤدي إلى اتباع طرق و أساليب محاسبية غير سليمة، وهذا سيؤدي بالنتيجة إلى إنتاج قوائم مالية لا تعبر بصدق وعدل عما قصدت إلى تحقيقه؛

✓ ربط المعلومات التي يمكن أن تتاح للمستخدمين والمستفيدين وتبعتها بالإدارة التي سوف تتحكم بمستوى الإفصاح وفق ما تراه مناسباً، وفي أغلب الأحيان سوف تميل الإدارة إلى إفصاح أكثر تحفظاً؛

✓ في ظل غياب معايير المحاسبة الدولية ستتحكم الإدارة في نوعية وكمية المعلومات وطريقة الإفصاح عنها، فمثلاً قد تميل إدارات بعض الشركات إلى إفصاح أكثر تحفظاً من حيث نفي بالضمائم التي يتطلع لها الدائنون (المقرضون).

ومما لا شك فيه أن إصدار المعايير الدولية للتقارير المالية قد أحدث بعض التغيرات الهامة تمثلت بما يلي⁵:

- تحول الاهتمام من الجهات المعنية بتنظيم العمل المحاسبي إلى صياغة المعايير والضوابط الناظمة بما يتلاءم مع الظروف البيئية لكل دولة؛
- تم اعتبار المحاسبة نظام متكامل للمعلومات أو وسيلة قياس وإيصال معلومات متعددة عن نشاطات المنشأة بدلاً من اعتباره أداة تسجيل وتبويب وتلخيص عمليات المنشأة؛
- تحول الاهتمام من تصوير الحسابات الختامية التقليدية إلى إعداد قوائم مالية متعددة متطورة تتضمن الإفصاح عن المعلومات المالية وغيرها المالية من خلالها.

2- مزايا التطبيق: هناك العديد من المميزات لدى تطبيق أدلة ومعايير دولية، أهمها:

- ❖ تحقق للبيانات المالية المنشورة سمات مميزة مثل: المصدقية، القبول العام، القابلية للمقارنة؛
 - ❖ الأهداف الضريبية بين الدول وتقلص من احتمالات حدوث الازدواج الضريبي؛
 - ❖ توفر الجهد والأموال اللازمة لوضع المعايير القطرية؛
 - ❖ تتماشى مع متطلبات العولمة وتخدم أغراض الشركات متعددة الجنسية من عدة نواحي مثل:
 - نظم متكاملة للمعلومات؛
 - أسعار التحويل؛
 - القوائم المالية الموحدة.
 - وتعتبر المعايير الدولية للتقارير المالية مقبولة الآن قبولاً واسعاً، وعلى سبيل المثال فهي⁶:
 - ✓ مستخدمة في كثير من الدول كأساس لمتطلبات المحاسبة الوطنية؛
 - ✓ مستخدمة كمقياس دولي في العديد من الدول الصناعية المهمة وفي الدول ذات الأسواق الواعدة التي تقوم بتطوير معاييرها؛
 - ✓ مقبولة من العديد من البورصات ومن الهيئات الرسمية التي تسمح للشركات الأجنبية أو المحلية بإعداد قوائمها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية؛
 - ✓ معترف بها أيضاً من قبل المفوضية الأوروبية والاتحاد الأوروبي.
 - رابعاً: مساوئ استخدام المعايير الدولية: تنشأ مساوئ عند استخدام المعايير الدولية منها⁷:
 - ✓ عدم ملائمة وتلبية بعض نصوص الأدلة والمعايير الدولية للقوانين والتشريعات المحلية؛
 - ✓ تتضمن الأدلة والمعايير الدولية مفاهيم عامة حول المبادئ المهنية، قد لا تلي رغبة وحاجة العديد من المدققين، من حيث رغبتهم في الحصول على إرشادات وأدلة تفصيلية حول الإجراءات والممارسات التي يجب إتباعها؛
 - ✓ تفويت الفرصة على المحاسبين والمدققين المحليين للعمل والمشاركة في لجان وضع هذه المعايير على المستوى المحلي، وكذا فرصة تعزيز الكفاءات المهنية؛
 - ✓ تصدر كل المعايير باللغة الرسمية وهي الإنجليزية وهذا يكلف تكاليف للترجمة الصحيحة.
 - خامساً: مقومات و متطلبات تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية

إن تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب العديد من الترتيبات والإجراءات التي تهم العديد من الجوانب، وهذا حتى لا تعترض عملية التطبيق بعض الصعوبات والعوائق التي يمكن أن تصحب تطبيق هذه المعايير على الأطراف المعنية بالمحاسبة.
- 1- مقومات تطبيقها:**
- يقصد بمقومات التطبيق ما ينبغي القيام به من أجل تهيئة البيئة المحلية لتندمج في البيئة الدولية بدون أي صعوبات و تعارض، ويمكن ذكر أهم هذه المقومات⁸:
- ❖ بيئة معولمة أو في طريقها إلى البيئة العالمية، ويعني هذا أن تتوافق البيئة المحلية مع صفات العولمة من حيث الانضمام إلى المؤسسات الدولية، وفي مقدمتها المنظمة العالمية للتجارة وشروطها واتفاقياتها، مجلس معايير المحاسبة الدولية، منظمة البورصات العالمية والاتحاد الدولي للمحاسبين وغيرها؛
 - ❖ تكييف التشريعات والقوانين بما يتوافق مع المتطلبات الدولية: ينبغي إزالة أي تعارض أو عدم تطابق بين القوانين والتشريعات المحلية مع المتطلبات الدولية بحيث يسهل تطبيق معايير المحاسبة الدولية في مجالات التجارة، الصناعة، الخدمات والقطاع المالي؛

❖ البيئة الاقتصادية للبلد هي بيئة الاقتصاد الجزئي أي بيئة الوحدات الاقتصادية (المؤسسات) وهنا يرجع دور الدولة إلى كونه دوراً تنظيمياً وتنسيقياً وليس دوراً مسيطراً؛

❖ التكيف الفني والنفسي لمواطني البلد: والمقصود بالتكيف الفني هو استخدام التقنيات الحديثة في مجال العمل بطرق كفأة وإمكانات جيدة، أما التكيف النفسي فيقصد به تقبل مواطني البلد لثقافة العولمة و توجهاتها.

2-متطلبات تطبيقها:

تشكل متطلبات التطبيق الجانب العملي من أجل تحقيق الهدف من اندماج البيئة المحلية بالبيئة الدولية، ويقصد بمتطلبات التطبيق هو ما ينبغي على المنظمات المهنية والهيئات المهتمة بالحاسبة والشركات والجامعات ومراكز التكوين المهني وغيرها أن تقوم به من أجل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وما يرتبط بها بشكل سليم وكفاء، وعليه فإن متطلبات التطبيق تتمثل أساساً فيما يلي⁹:

❖ **التأهيل العلمي و العملي:** الحاسب هو المعني بالدرجة الأولى بتطبيق معايير المحاسبة الدولية لذلك لا بد من تأهيله علمياً وعملياً ليكون قادراً على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بشكلها الصحيح؛

❖ **الأنظمة والقوانين التي تفرض تطبيق معايير المحاسبة الدولية:** يحتاج تطبيق معايير المحاسبة الدولية إلى أسس قانونية تستند إليها المؤسسات التي ستطبقها وتتلخص فيما يلي:

● **التشريعات الضريبية:** ينبغي أن تنص هذه التشريعات الضريبية المعمول بها على قبول تطبيق معايير المحاسبة الدولية وفرض تطبيقها والالتزام بها في العمل المحاسبي لدى المؤسسات المعنية بتطبيق هذه المعايير؛

● **القانون التجاري:** ينبغي أن ينسجم القانون التجاري مع معايير المحاسبة الدولية ولا يتعارض معها؛

● **القانون والنصوص المنظمة للعمل المحاسبي:** ينبغي أن ينص القانون المحدد للإطار النظري للمحاسبة في أي بلد يريد تطبيق معايير المحاسبة الدولية على أن هذا الإطار النظري يتوافق مع ما هو مقرر حسب هذه المعايير، ومن ثم يصبح تطبيق معايير المحاسبة الدولية ممكناً من الناحية العملية لوجود مرجعية نظرية معلومة؛

● **القانون المنظم لسوق الأوراق المالية:** ينبغي أن ينص القانون المنظم لسوق الأوراق المالية على وجوب التزام الشركات الخاضعة لهيئة مراقبة سوق الأوراق المالية بمعايير المحاسبة الدولية في إعداد قوائمها المالية المنشورة.

❖ **دور المؤسسات ومفتشيات الضرائب:** سيتم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسات، وبالتالي يجب عليها تعديل أنظمتها الداخلية و نظامها المالي والمحاسبي بما يتوافق مع متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية؛

❖ **دور الإعلام:** للإعلام الدور الهام في توضيح حقيقة معايير المحاسبة الدولية ونشر التحقيقات والدراسات لكي لا يساء فهم معايير المحاسبة الدولية والمقصود منها، وعدم الخلط مع أية معايير أو مفاهيم أخرى.

المحور الثاني: دور مؤشرات تنافسية اقتصاديات الدول في تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية في الدول العربية

سنحاول من خلال هذا المحور التطرق إلى أبرز التجارب العربية في تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية، ومن ثم تحليل العلاقة الموجودة بين مؤشرات تنافسية اقتصاديات الدول ومدى تطبيق هذه المعايير في الدول العربية.

أولاً: موقف بعض الاقتصاديات العربية من المعايير الدولية للتقارير المالية

تبلورت أهمية المعايير في حاجة بعض الدول العربية إلى الحصول على التمويل غير المباشر لجذب رؤوس الأموال الأجنبية ووجود مكاتب محاسبة أجنبية عاملة في هذه الدول تتولى التشجيع على استخدام المعايير الدولية للتقارير المالية، ومن الملاحظ أن العديد من الدول العربية

ليس لها خبرة في صناعة المعايير المحاسبية كما أن المتاح لديها من المعايير الوطنية لا يشكل هيكل متكامل من المعايير، إلا أن تطور أسواق المال في بعض الدول كعامل حيوي وراء الطلب على المعايير المحاسبية.

و كان يتمثل الإنتقال إلى تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية بشكل مباشر إما عن طريق بورصات الأوراق المالية أو بموجب قرارات لتطبيق المعايير فقد صدرت العديد من الأنظمة و التشريعات في مختلف الدول العربية و التي تنص على تطبيق المعايير الدولية خاصة بالنسبة للشركات المدرجة في البورصة، ومن بين هذه الدول نذكر:

1- تجربة مصر: سادت في السنوات الأخيرة متغيرات بيئية متعددة نتجت عن تغيرات اقتصادية واجتماعية ومن أهم تلك التغيرات¹⁰:

- الاتجاه نحو الخصخصة و صدور قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم 203 لسنة 1991 والعمل على توسيع نطاق الملكية لوحدة القطاع العام، وبيع بعضها للقطاع الخاص؛

- الاتجاه نحو تنشيط سوق المال وتشجيع عمليات شراء وبيع الأسهم والسندات؛

- التغيرات السعرية سواء في أسعار صرف العملات الأجنبية، وإنشاء سوق المصرفية الحرة؛

- العمل على تدعيم الشفافية في سوق المال لخدمة أغراض المستثمرين خاصة في ضوء الزيادة الكبيرة في حجم وقيمة المعاملات، والرغبة في جعل مصر مركز إقليمي لأسواق المال وكذلك الثقة التي أولتها جهات التقييم الدولية في وضع البورصة الصرية ضمن أفضل البورصات الناشئة في العالم.

ولذلك اهتمت الجمعيات العلمية والتجمعات المهنية واللجان الفنية في مصر بمتابعة تلك التغيرات سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي من خلال المعايير الدولية للتقارير المالية والمعايير التي تصدر في بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، بالإضافة إلى عقد المؤتمرات العلمية، وإصدار مجموعة من المعايير المحاسبية التي تهدف إلى قياس الأحداث المالية وتوصيل نتائج هذا القياس إلى المستفيدين.

يتم إعداد المعايير المحاسبية المصرية عن طريق ترجمة المعايير الدولية للتقارير المالية مع إدخال بعض التعديلات التي تتناسب مع الظروف المصرية ويتم إصدار تلك المعايير من جهتين حكوميتين مستقلتين هما¹¹:

- وزارة الاقتصاد والتي أصبحت حالياً وزارة التجارة الخارجية؛

- الجهاز المركزي للمحاسبات.

وفي ضوء ما سبق فقد صدر قرار وزير الاقتصاد تحت رقم 478 المؤرخ لسنة 1997 المتعلق بتشكيل اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة الدولية والمراجعة وقواعد السلوك المهني المرتبط بها.

وقامت اللجنة بإعداد المعايير المحاسبية المصرية والتي أشتق معظمها من المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة، و لذلك صدر قرار وزير الإقتصاد رقم 503 لسنة 1997 والذي صدر بموجبه 20 معيار ثم أضيف إليهم 4 معايير أخرى.

2- تجربة الأردن: يعمل الأردن على الانخراط في الاقتصاد العالمي عن طريق التحول إلى اقتصاد السوق، فقد انضم إلى المنظمة العالمية

للتجارة ، إلى الشراكة المتوسطة مع الاتحاد الأوربي وإلى منظمة التجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما يعتمد الأردن المعايير الدولية للتقارير المالية والمعايير الدولية للتدقيق مما يجعله ينطلق من دائرة المتطلبات المحاسبية والتدقيقية المحلية الضيقة إلى رحاب الساحة الدولية، إذ أن هناك هيئات رقابية لعدد من النشاطات الهامة، فهناك هيئة الأوراق المالية التي تنظم أعمال البورصة، والبنك المركزي الأردني الذي يطور البيانات المالية وأعمال البنوك وفق أحدث المعايير الدولية وينظم ويراقب الجهاز المصرفي الأردني وهيئة تنظيم قطاع التأمين التي تشرف على

شركات التأمين، يضاف إلى ذلك مراقب الشركات في وزارة الصناعة والتجارة التي تطور عملها كثيراً في الفترة الأخيرة، وقد أنجزت الوزارة مشروع تعديلات على قانون الشركات من أجل تحديثه ليواكب المستجدات المتغيرة¹².

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه الهيئات الرقابية تعتمد المعايير الدولية للتقارير المالية، بل أكثر من ذلك فهذه المعايير واردة في نصوص التشريعات الأردنية، ولا جدال أن البيئة الأردنية تحتاج إلى التطوير من حيث ترسيخ التحكم المؤسسي في الشركات ونوعية وتدريب المحاسبين وغير المحاسبين على المعايير الدولية للتقارير المالية و المعايير الدولية للتدقيق وعن التطورات التقنية الجديدة وتفصيل عدد من المواد في التشريعات المعمول بها و التعليمات الصادرة عنها سواء في قانون هيئة الأوراق المالية، قانون الشركات أو القوانين الأخرى من أجل تطوير البيئة المحاسبية وبيئة العمل في الأردن.

3- تجربة السعودية: صدرت المعايير المحاسبية المالية السعودية من وزارة التجارة السعودية لأول مرة منذ أكثر من 20 سنة، وهذه المعايير لم تصدر كمجرد ترجمة للمعايير الدولية للتقارير المالية، وإنما صدرت متضمنة لإطار فكري سببه كان من واقع ظروف المملكة وتميز معايير المملكة السعودية بما يلي¹³:

• يوجد إطار فكري انطلقت منه المعايير يشمل الأهداف و المفاهيم وعناصر القوائم المالية وأسس التحقيق، بينما الإطار الفكري الأمريكي الكامل يتضمن بالإضافة لما سبق أهداف القوائم المالية للمنشآت غير الهادفة للربح واستخدام معلومات التدقيق النقدي والقيمة الحالية في القياس المحاسبي؛

• لم تصدر المعايير كترجمة للمعايير الدولية كما الحال في النظام المصري، بل بنيت على ضوء الظروف المحلية وبخلفية المعايير الأمريكية، كما أصدرت 3 معايير محلية: للزكاة والتقارير المالية والمصاريف التسويقية والإدارية؛

• تصدر معايير المحاسبة من جهاز حكومي يتبع الدولة ويشترك في إعداد المعايير من الهيئة السعودية المحاسبين القانونيين، بينما في الولايات المتحدة الأمريكية تصدر المعايير من هيئة ذات طابع خاص ويتم التصويت على إصدار كل معيار بالتصويت الحر المباشر وبالأغلبية، وفي حالة رفض أي عضو لإصدار المعيار عليه أن يذكر مسببات ذلك و تلحق بالمعيار؛

• تحتاج معايير المملكة إلى استراتيجية مناسبة للتوافق مع المعايير الدولية في حالة رغبة منشأتها في التعامل دولياً.

4- تجربة الجزائر: في سياق الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي اعتمدها الجزائر في ظل التوجه لمواكبة الظروف الدولية، التكيف مع خصوصيات السوق المفتوح، اعتماد حرية الاستثمار التي لم تعرفها الجزائر في ظل الاقتصاد الاشتراكي الموجه، وخاصة بدخول الجزائر بشراكة مع الاتحاد الأوروبي ورغبتها في الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة (OMC)، وسياستها التحفيزية لجلب الاستثمار الأجنبي، ارتأت الجزائر ترقية المعرفة المحاسبية و إصلاح منظومتها المحاسبية لتلبية حاجة الأعوان الاقتصاديين للمعلومة المالية الكفيلة بتحقيق أهدافها، وترقية دور المحاسبة في دفع عجلة الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة باعتبارها لغة المال والأعمال.

تم الإعلان عن مناقصة دولية خاصة بموضوع الإصلاح المحاسبي سنة 2001 بإشراف وزارة المالية، حيث تم إسناد هذا العمل إلى المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي (CNC) وذلك بتمويل من البنك الدولي. وتمت دراسة الموضوع وكللت أعماله باقتراح ثلاث خيارات تمثلت فيما يلي:

✓ **الخيار الأول:** المحافظة على المخطط الوطني للمحاسبة (PCN) بشكله الأصلي، وحصر عملية الإصلاح في بعض التعديلات التقنية لمسايرة التغيرات التي عرفها المحيط الاقتصادي و القانوني الجزائري. إلا أن هذت الحل لا يضمن التوافق مع الممارسات التي تضمنتها المعايير الدولية للتقارير المالية ولا يساهم بشكل حقيقي في عصرنة المخطط المحاسبي الوطني؛

✓ **الخيار الثاني:** تكيف (PCN) مع المرجعية الدولية للمحاسبة، يتضمن هذا الخيار الإبقاء على المخطط المحاسبي الوطني بنيته وهيكله والعمل على ضمان توافقه مع الحلول التقنية التي أدخلتها المعايير الدولية للتقارير المالية؛

✓ **الخيار الثالث:** إعداد نظام محاسبي جديد كلياً، يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الوطنية. اعتمد الخيار الأخير بتبنيه من قبل المجلس الوطني للمحاسبة الجزائري في اجتماعه المنعقد ب 05 سبتمبر 2001 واختيار المرجعية الدولية للمعايير الدولية للتقارير المالية (IAS/IFRS).

بعد إتمام إنجاز النظام المحاسبي المالي تم إقرار تطبيقه، ولأن الجزائر من الدول التي تحتكر فيه الدولة عملية الإشراف على ترقية وتوجيه الممارسات والمعرفة المحاسبية المستقلة كعض الدول، فقد قامت بإقراره عن طريق إصدار عدة نصوص تشريعية بالجريدة الرسمية؛ كما قامت بتحديد تاريخ 2009/01/01 كبتداء لتطبيقه بموجب القانون 11-07، إلا أن عملية تطبيقه الفعلي أجلت لتاريخ 2010/01/01 بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2008¹⁴.

و عموماً، النظام المحاسبي المالي تبني المعايير الدولية للتقارير المالية (IAS/IFRS) والتزم بها إلى حد كبير. غير أن ما يمكن ملاحظته أن المعايير الدولية للتقارير المالية (IAS/IFRS) هي معايير سريعة التحديث وفق المستجدات والظروف الاقتصادية على غرار النظام المحاسبي المالي. وعليه يمكن القول أنه بعد مرور تسعة سنوات من البدء في تطبيق النظام المحاسبي المالي أصبح من الضروري دراسة واقع هذا النظام والمشاكل التي تواجه تطبيقه¹⁵.

ثانياً: مؤشر الحرية الاقتصادية وتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية في الدول العربية:

يُعتبر مؤشر الحرية الاقتصادية وسيلة لقياس درجة هيمنة الحكومة على الاقتصاد وتأثيره في كافة مناحي الحياة الاقتصادية، السياسية، أداء الأعمال وعلاقتها الخارجية، وفي سنة 1995 أصدرت منظمة (Heritage Foundation) بالتعاون مع صحيفة "Wall Street Journal" مؤشر الحرية الاقتصادية، حيث غطى هذا المؤشر 186 دولة سنة 2015 منها 20 دولة عربية، أما عن العوامل التي يقيسها يشمل على خمسين متغير يتم ضمهم في عشر مجموعات مقسمة إلى أربعة محاور أساسية، تتمثل هذه المحاور فيما يلي¹⁶:

أ. **حكم القانون:** تتوقف الحرية الاقتصادية على تمكين الأفراد وعدم التمييز و المنافسة في الأسواق التي لن تتحقق إلا بسيادة القانون الذي يشمل حقوق الملكية والتحرر من الفساد.

ب. **محدودية دور الحكومة:** يعكس هذا المحور مدى الاعتماد على آلية السوق و اختيار تخصيص الموارد، وتقاس محدودية دور الحكومة من خلال الحرية الجبائية والإنفاق الحكومي.

ج. **الكفاءة التنظيمية:** تشمل الكفاءة التنظيمية كل من حرية ممارسة الأعمال، حرية العمل والحرية النقدية.

د. **الأسواق المفتوحة:** تشمل الأسواق المفتوحة حرية التجارة، حرية الاستثمار والحرية المالية.

تم تقسيم ترتيب مؤشرات الحرية الاقتصادية للدول إلى ثلاث مستويات حسب المحددات التالية¹⁷:

- المستوى الأول جيّد: حيث يكون مؤشر الدولة من 65 إلى 100؛

- المستوى الثاني متوسط: حيث يكون مؤشر الدولة من 50 إلى 64؛

- المستوى الثالث منخفض: حيث يكون مؤشر الدولة أقل من 50 أو غير متوفّر بالتقرير.

يُشير الجدول التالي رقم (1) إلى توزيع الدول العربية حسب مؤشر الحرية الاقتصادية الصادر عن منظمة (Heritage Foundation)

لسنة 2017.

الجدول رقم (1): توزيع الدول العربية حسب ترتيب مؤشر الحرية الاقتصادية

مؤشر الحرية الاقتصادية		
منخفض	متوسط	جيد
الجزائر، السودان، سوريا، الصومال، العراق، ليبيا، اليمن، فلسطين، جيبوتي	تونس، السعودية، عمان، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، جزر القمر	الأردن، الإمارات، البحرين، قطر، الكويت
4 دول تلزم IFRS	3 دول تلزم IFRS	5 دول تلزم IFRS
%44	%38	%100

المصدر: وليد بن تردايت، تبني المعايير الدولية للتقارير المالية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص 53.

يتضح من بيان الجدول السابق أن هناك 5 دول كان مؤشر الحرية الاقتصادية لديها عالي و 8 دول عربية كان مؤشر الحرية الاقتصادية لديها متوسط، و 9 دول عربية كان مؤشر الحرية الاقتصادية لديها منخفض.

من أصل 12 دولة متوافقة، تحصلت فقط 5 دول عربية تلزم باستعمال المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على مؤشر الحرية الاقتصادية جيد، و 3 دول تحصلت على مؤشر حرية اقتصادية متوسط، و 4 دول تحصلت على مؤشر حرية اقتصادية منخفض، وهو ما يبيّن أن المراتب الأولى عربياً في مؤشر الحرية الاقتصادية كانت للدول التي تلزم باستعمال المعايير الدولية للتقارير المالية. إذ يُلاحظ أن جميع الدول التي تتمتع بمؤشر حرية اقتصادية جيد تطبّق المعايير الدولية.

ثالثاً: مؤشر التنافسية العالمية وتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية في الدول العربية

يصدر مؤشر التنافسية العالمية عن المنتدى الاقتصادي العالمي سنوياً منذ سنة 1979، ويعتبر أداة مهمة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار، وتأثيرها على الأوضاع التنافسية العالمية، وهذا بالتعاون مع مركز التنمية الدولية التابع لجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية وبلغ عدد الدول التي يغطيها هذا المؤشر 140 دولة سنة 2015، وفي سنة 2000 تم تطوير مؤشر تنافسية النمو Growth Competitiveness Index (GCI) وتنافسية الأعمال Business Competitiveness Index (BCI)، وفي سنة 2004 تم تطوير مؤشر التنافسية العالمية GCI Global Competitiveness Index (GCI) وأصبح يشتمل على مختلف العوامل الاقتصادية المؤسسية والسياسات ذات العلاقة بالتنافسية على المستوى الكلي والجزئي، ومن ثم اعتمد مؤشر التنافسية العالمية في قياسه للقدرة التنافسية للدولة على مؤشر مركب يشتمل على ثلاثة مجموعات من المؤشرات الفرعية هي¹⁸:

أ. **المتطلبات الاقتصادية الأساسية:** ويعتمد في قياسه على جودة المؤسسات الخاصة والعامة، البنية التحتية، استقرار الاقتصاد الكلي، الصحة والتعليم الابتدائي.

ب. **معززات كفاءة المؤسسات:** ويعتمد في قياسه على مدى تطوير التعليم العالي والتدريب، كفاءة سوق السلع والعمل والسوق المالي، ومدى القدرة على الاستفادة من التطور التقني، ومدى اتساع السوق سواءً السوق الداخلي أو الخارجي.

ج. **عوامل التطور:** تشمل عملية التطوير أو الابتكار شبكات الأعمال وتعقيدها أو في الابتكار والتطور التكنولوجي.

وبالارتكاز إلى المعايير السابقة يتم تحديد ترتيب الدول في تقرير التنافسية العالمية، حيث أن الدول التي تحقق معدل يقترّب من 7 تكون في وضع تنافسية أفضل. لأغراض البحث والدراسة تم تقسيم درجات التنافسية العالمية للدول إلى ثلاث مستويات حسب المحدّات التالية¹⁹:

- المستوى الأول ضعيف: حيث يكون مؤشر التنافسية العالمية للدولة بين 1 و 3.5 أو غير متوفرة؛
- المستوى الثاني متوسط: حيث يكون مؤشر التنافسية العالمية للدولة بين 3.51 و 4.5؛
- المستوى الثالث قوي: حيث يكون مؤشر التنافسية العالمية للدولة بين 4.51 و 7.

يُشير الجدول التالي رقم (2) إلى توزيع الدول العربية حسب مؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2017-2018.

الجدول رقم (2): توزيع الدول العربية حسب مؤشر التنافسية العالمية

مؤشر التنافسية العالمية		
منخفض	متوسط	جيد
السودان، سوريا، الصومال، العراق، ليبيا، موريتانيا، اليمن، فلسطين، جيبوتي، جزر القمر	الأردن، تونس، الجزائر، عمان، الكويت، لبنان، مصر، المغرب	الإمارات، البحرين، السعودية، قطر
4 دول تلزم IFRS	4 دول تلزم IFRS	4 دول تلزم IFRS
%40	%50	%100

المصدر: وليد بن ترديت، تبنى المعايير الدولية للتقارير المالية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص 55.

يُتضح حسب الجدول السابق أن هناك 10 دول لها درجة تنافسية عالمية ضعيفة، و 8 دول عربية لها درجة تنافسية عالمية متوسطة، و 4 دول عربية لها درجة تنافسية عالمية قوية.

من أصل 12 دولة متوافقة، تحصلت فقط 4 دول تلزم باستعمال المعايير الدولية للتقارير المالية على درجة تنافسية عالمية قوية، وتحصلت 4 دول متوافقة على درجة تنافسية عالمية متوسطة، وتحصلت 4 دول على درجة تنافسية عالمية ضعيفة. كذلك نلاحظ سيطرة الدول الملزمة باستعمال المعايير الدولية على المراتب الأولى عربياً في مؤشر التنافسية العالمية.

رابعاً: مؤشر سهولة أداء الأعمال وتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية في الدول العربية:

تم استحداث مؤشر سهولة أداء الأعمال ضمن تقرير بيئة أداء الأعمال الذي يصدر منذ عام 2004 عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية وينظر إلى هذا المؤشر كأداة استراتيجية في تقييم مدى تأثير القوانين والإجراءات على عملية التنمية الاقتصادية في دول العالم ويتيح عقد المقارنات فيما بينها. ومؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال يرتب البلدان من 1- 190 دولة، بحيث المرتبة الأولى تمثل أفضل بلد. يعني الحصول على مرتبة عالية (درجة رقمية منخفضة) أن البيئة الإجرائية تُعتبر ملائمة وأكثر تشجيعاً لممارسة النشاط. يتكون مؤشر سهولة أداء الأعمال من عشر جوانب أساسية تغطي دورة حياة المشروع الاستثماري التي تستخدم كمؤشرات فرعية في تحليل النواتج الاقتصادية واستعراض تجارب الإصلاح الناجحة و أسباب النجاح، وتمثل في²⁰:

- مؤشر بدء النشاط التجاري.
- مؤشر استخراج تراخيص البناء.
- مؤشر توصيل الكهرباء.
- مؤشر تسجيل الممتلكات.
- مؤشر الحصول على الائتمان.
- مؤشر حماية المستثمر.
- مؤشر دفع الضرائب.
- مؤشر التجارة عبر الحدود.
- مؤشر إنفاذ العقود.
- مؤشر تسوية حالات الإعسار.

لأغراض البحث والدراسة تم تقسيم درجات جودة بيئة الأعمال للدول إلى ثلاثة مستويات حسب المحددات التالية²¹:

- المستوى الأول ضعيف: حيث يكون مؤشر سهولة أداء الأعمال للدولة بين 0 و 44.9؛
- المستوى الثاني متوسط: حيث يكون مؤشر سهولة أداء الأعمال للدولة بين 45 و 64.9؛
- المستوى الثالث جيد: حيث يكون مؤشر سهولة أداء الأعمال للدولة بين 65 و 100.

الجدول رقم (3): توزيع الدول العربية حسب ترتيب جودة بيئة الأعمال

مؤشر سهولة أداء الأعمال		
جيد	متوسط	ضعيف
الإمارات، البحرين، عمان، المغرب	الأردن، تونس، الجزائر، السعودية، العراق، قطر، الكويت، لبنان، مصر، موريتانيا، فلسطين، جزر القمر	السودان، سوريا، الصومال، ليبيا، اليمن، جيبوتي
3 دول تلزم IFRS	7 دول تلزم IFRS	2 دول تلزم IFRS
75%	58%	33%

المصدر: وليد بن تردايت، تبني المعايير الدولية للتقارير المالية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص 57. نلاحظ حسب الجدول السابق أن هناك 6 دول عربية لها مؤشر سهولة أداء الأعمال ضعيف، و 12 دولة عربية لها مؤشر سهولة أداء الأعمال متوسط، و 4 دول عربية لها مؤشر سهولة أداء الأعمال جيد. من أصل 12 دولة متوافقة، تحصلت فقط 3 دول ملزمة باستعمال المعايير الدولية للتقارير المالية على سهولة أداء الأعمال جيدة، وتحصلت 7 دول عربية على سهولة أداء الأعمال متوسطة، وتحصلت دولتان عربيتان على سهولة أداء الأعمال ضعيفة، وهو ما يبيّن كذلك سيطرة الدول الملزمة باستعمال المعايير الدولية على المراتب الأولى عربياً للمؤشر المذكور.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة خلصنا إلى ما يلي:

- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تلعب دوراً هاماً و رئيسياً في تسهيل المقارنة بين البيانات المالية في أنحاء العالم و خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات و الشركات متعددة الجنسيات؛
- تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يلعب دوراً إيجابياً في جلب الاستثمار الخارجي كما يُسهّل الحصول على التمويل من المؤسسات والمنظمات الدولية التي صارت هي أيضاً تعتمد هذه المعايير كالبانك الدولي، صندوق النقد الدولي، وبنك التسويات الدولية؛
- 12 دولة عربية تبنت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لكن درجة تطبيق هذه المعايير في الواقع تتفاوت من دولة إلى أخرى بحسب مدى التنفيذ و الإلتزام بها؛
- أغلب الدول العربية التي تبنت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لها بيئة أعمال جيدة ومؤشر حرية اقتصادية عالي بالإضافة إلى مؤشر تنافسية مرتفع؛
- تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية راجع إلى العديد من العوامل التي تؤثر على كل دولة بشكل مختلف حسب وضعها الاقتصادي، و السياسي، والاجتماعي؛
- تتلخص التحديات التي تواجه الدول العربية في تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: أولاً في التمويل، ثانياً في الموارد البشرية، ثالثاً في الثقافة المحاسبية التي تخدم جمع الضرائب للدولة، رابعاً في النسيج الاقتصادي للدول العربية المكون في الغالب من الشركات الصغيرة و العائلية، وخامساً في حجم التأثير على البيانات المالية الذي يُمكن أن ينشج عند تبني هذه المعايير؛
- يمكن للدول العربية التي لا تلزم باستعمال المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تبني هذه المعايير تدريجياً حسب جاهزية القطاعات الاقتصادية، أو العمل على تحديث المعايير المحلية لديها بحيث ترفع من نسبة التوافق مع المعايير الدولية وبالتالي تواكب التغيرات الاقتصادية العالمية؛
- يمكن الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية و خاصة منها الدول العربية الشقيقة.

هوامش البحث:

- ¹ في عام 2001 تم تغيير إسم معايير المحاسبة الدولية IAS إلى المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS.
- ² هوام جمع، لمزاودة عمار، أثر اعتماد معايير المحاسبة الدولية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية - دراسة قياسية-، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات، العدد الرابع و الثلاثون (1)، تشرين الأول 2014، ص ص 413-414.
- ³ أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة الدولية و عملة أسواق رأس المال، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 21.
- ⁴ علاء عنقه، الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المصرفية و دوره في الرقابة عليها، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الاقتصاد ، جامعة حلب، سوريا، 2010-2011، ص 26.
- ⁵ المرجع نفسه، ص ص 26-27.
- ⁶ المرجع نفسه، ص 25.
- ⁷ بن فرج زويينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية و تحديات التطبيق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس - سطيف-، الجزائر، 2013-2014، ص 159.
- ⁸ لخضر بن أحمد، الممارسة المحاسبية في الجزائر في ظل المعايير المحاسبية الدولية - دراسة تقييمية-، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 5، العدد 2، دون سنة نشر، ص 179.
- ⁹ المرجع نفسه، ص ص 179-180.
- ¹⁰ بكطاش فتيحة، دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العملة (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010-2011، ص 118.
- ¹¹ المرجع نفسه، ص 119.
- ¹² آيت محمد مراد، ضرورة تكييف بيئة المحاسبة بالجزائر مع متطلبات النظام المحاسبي المالي "خلال الفترة 2010-2013"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013-2014، ص 178.
- ¹³ بكطاش فتيحة، مرجع سابق، ص ص 119-120.
- ¹⁴ سيد أحمد، الإصلاح المحاسبي في الجزائر في ظل المعايير المحاسبية الدولية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 9، سبتمبر 2013، ص ص 217-218.
- ¹⁵ سعيداني محمد السعيد، رزيقات بوبكر، مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية (دراسة تقييمية)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، مارس 2018، ص 267.
- ¹⁶ سنوساوي صالح، علام صالح، آليات تفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري على ضوء مؤشرات تنافسية، المجلة العالمية للإقتصاد و الأعمال، المجلد 4، العدد 1، 2018، ص 77.
- ¹⁷ وليد بن تردايت، تبني المعايير الدولية للتقارير المالية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص 53.
- ¹⁸ سنوساوي صالح، علام صالح، مرجع سابق، ص 78.
- ¹⁹ وليد بن تردايت، مرجع سابق، ص 55.
- ²⁰ سنوساوي صالح، علام صالح، مرجع سابق، ص 79.
- ²¹ وليد بن تردايت، مرجع سابق، ص 56.